

قضية التقرير بين النظر والتطبيق

قضية التقرير بين النظر والتطبيق

أ.د. محمد الدسوقي/باحث ومحرك من مصر

إن الحديث عن التقرير بين المذاهب الفقهية يرجع إلى أكثر من قرن مضى، فقد دعا كثير من المصلحين والمجددين إلى نبذ التعصب المذهبى، والالتفاء حول ما اتفق عليه الفقهاء، وهو يمثل الأصول الكلية وأغلب الاجتهادات الفقهية والأراء المذهبية، ويعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه، وهو قليل ولا علاقة له بأصول العقيدة وأركان الإسلام، حتى تظل الأمة معتصمة بحبل الله، لا تعرف التفرق والتنازع والشقاق، وإنما تأخذ نفسها بتحقيق معاني الأخوة والوحدة، والتعاون والتكافل والتناصر حتى تكون جديرة بالخيرية والشهادة على غيرها من الأمم.

ولكن آراء هؤلاء المجددين والمصلحين ظلت في نطاق محدود دون أن تعرف طريقها للتطبيق والالتزام بين جمahir المهتمين بالدراسات الفقهية والأصولية على مستوى العالم الإسلامي، ومن ثم ظلت للنزعه المذهبية المنغلقة هيمنتها ونفوذها، ومع هذا نبهت تلك الآراء إلى ضرورة العمل المنتظم من أجل التقرير بين المذاهب ، فكانت جماعة التقرير التي بدأت سعيها ونشاطها العلمي في سبيل توثيق عُرَى المؤدة والتقارب بين المذاهب المعتبرة، وانطلق هذا السعي والنشاط في القاهرة منذ أكثر من نصف قرن وآمن بما قامت به هذه الجماعة طائفة من العلماء والباحثين ويتجلى سعي الجماعة في مجلة «رسالة»

الإسلام» التي ظهر منها ستون عدداً في نحو ربع قرن، وتمثل هذه الأعداد ثروة علمية متميزة كتبها أعلام المفكرين من رواد التقرير.

ونظراً لأن جهد هؤلاء الرواد انحصر غالباً في دائرة البحث العلمي وبين المهتمين بقضية التقرير لم يتج لجماهير الأمة أن تعرف عن هذه الجماعة رسالتها شيئاً ذا بال بل إن فكر هذه الجماعة ظل بوجه عام بين دعوة التقرير في مصر وإن كان من فقهاء الشيعة في إيران والعراق من تعاطف مع هؤلاء الدعاة وناصر فكرهم، ولم يكتب لجماعة التقرير البقاء طويلاً، وقد توقف نشاطها بسبب وفاة أعضائها، وتغير الظروف السياسية في العالم الإسلامي وظهور الاتجاهات القومية والحزبية التي طفت بشعاراتها الزائفة على الاهتمام الديني بالنسبة للشارع العام.

وإذا كانت جماعة التقرير قد ذوي نشاطها أو توقف لها أو مات إلى آنفاً فإن جهدها العلمي كان الخطوة العلمية الأولى على طريق التقرير وكان الصوت الذي نبه إلى ضرورة توحيد الصف الإسلامي لأنه فريضة دينية، بل يأتي جمع شمل الأمة في مقدمة فرائض الإسلام، ومن ثم كان من ينكر وحدة المسلمين وأخوتهم، أو يحارب هذه الوحدة والأخوة، أو يعمل على إضعافها فهو كافر أو مرتد والجدير بالذكر أنه بعد صدور قانون تطوير الأزهر وإنشاء مجمع البحوث الإسلامية عقد هذا المجمع مؤتمره الأول في عام 1963م، وحضره نحو مائة عالم من علماء المسلمين يمثلون 43 دولة من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وكان من المقترنات التي قدمها بعض أعضاء المؤتمر الدعوة إلى عقد قمة إسلامية لبحث قضية التقرير، ووضع خطة علمية لتحقيق التقارب بين المذاهب بما يعود على المسلمين بالخير، ولكن ظل هذا المقترن حبراً على ورق، كما ظل ما اعتمدته وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في طهران في ما يو 2003 حول استراتيجية للتقرير بين المذاهب حبراً على ورق أيضاً ..

وتبنت إيران بعد ثورتها الإسلامية إحياء الدعوة إلى التقرير وذلك بإنشاء المجمع العالمي للتقرير بين المذاهب، ولهذا المجمع نشاط ملحوظ في إصداراته ومؤتمراته، وهو لا يكتفي بعقد مؤتمر الوحدة الإسلامية كل عام في طهران في ذكري ميلاد رسول الله محمد بن عبد الله صلوات الله عليه وسلم وإنما إلى هذا يعقد بعض المؤتمرات خارج إيران وبخاصة في مكة في موسم الحج كما يشارك في كل الندوات التي تعقد للتقرير بين المذاهب، فالجمع بلا مرأء لعب دوراً مهماً - وما زال في نشر أفكار التقرير وتعريف الأمة الإسلامية بآرائه وأهميتها وكان من آثار دور المجمع في نشر أفكار التقرير أن اهتمت مؤسسات جامعية، أو ثقافية بقضية التقرير فعقدت ندوات متعددة في بعض الجامعات، كما عقدت أيضاً ندوة من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو) في مدينة الرباط في الفترة من 16 إلى 18/9/1991م، وستعقد هذه المنظمة بالكويت ندوة أخرى في شهر سبتمبر القادم إن شاء الله .

والذي لا مراء فيه أن مفهوم التقرير لم يعد فكراً غامضاً يحتاج إلى مزيد من التفسير والتوضيح، بيد أنه مع هذا ما زالت دائرة الاهتمام به محصورة في هؤلاء النفر الذين آمنوا بقضية التقرير، وتحدثوا عنها، ومن ثم ليس لدى أساتذة الفقه والأصول في العالم الإسلامي بوجه عام اهتمام بهذه القضية والدعوة إليها في دروسهم ومؤلفاتهم، بل إن بعض هؤلاء وقف موقفاً مناها من قضية التقرير، وذلك بتردید ما اشتمل عليه التراث الفقهي وبخاصة في عصور الضعف والتقليد من أحكام وأقوال لو صدقها المسلمين لا ستحل بعضهم دماء بعض، كما حدث في الماضي، بل وكما حدث في الحاضر القريب.

لقد ظهرت عدة مؤلفات ودراسات حديثة نسبت في كتب ذلك التراث لتمييز الهنات، و تعرضها وكأنها ليست أحداً ثالثاً تاريخية مؤسفة لا يجب على الأمة أن تعرفها في حاضرها، وكأنها حلقة في مسلسل نحیاھ في واقعنا وبعض هذه المؤلفات يقحم الصهيونية في المعركة، وبعضها الآخر يرمي سواه بالكفر والزنادقة.

ومن الغريب أن بعض الجهات التي يعهد إليها بمراجعة ما يقدم للنشر من الدراسات الفهيمية في بعض البلاد الإسلامية تعارض نشر كل دراسة يذكر فيها رأي أو اجتهاد للفقه الإمامي، وأقول هذا عن تجربة شخصية، فقد كتبت دراستين عن الأسرة وبعض مشكلاتها، قدمت دراسة منها في بلد إسلامي، على حين قدمت الدراسة الأخرى في بلد إسلامي آخر، وجاء الاعتراض على الدراسة الأولى لأنني كررت بعد اسم الإمام على عبارة كرم الله وجهه ورضي الله عنه، وجاء في حيئيات الاعتراض أن في تكرار هذه العبارة دعوة غير صريحة إلى المذهب الشيعي.

أما الاعتراض على الدراسة الثانية فلأنني رجحت رأياً للفقه الإمامي في عدم وقوع الطلاق البدعي، واعتبر هذا الترجيح خروجاً على ما ذهب إليه الجمهور في الفقه السنوي، وهو وقوع هذا الطلاق، والمسألة اجتهادية، وليس في ترجيح رأي على آخر مخالفة لنص شرعي، ولكن الذين اعترضوا كأنهم يخرجون الفقه الإمامي من المذاهب الفهيمية التي يجوز تقلیدها والأخذ بآرائها، وهؤلاء يرفضون التقرير عن جهل وتعصب وهم أخطر عائق في طريق التقرير.

إن طريق التقرير ليس مفروشاً بالورود، فهو متعر بالأشواك والعقبات فضلاً عن الأخطاء في أفكار علماء كل مذهب وتابعه تجاه المذاهب الأخرى، وسوء الظن من البعض بدعاوة التقرير وقصور الجامعات الإسلامية في تدريس مادة الفقه المقارن دراسة تشمل المذاهب الفهيمية جميعها في موضوعية ودقة وأمانة علمية، واجترار الروايات والآراء التي لا تعبر إلا عن تعصب كربله وفقه سقيره ومملاة لسلطة جائرة أو نزعة عرفية جاهلية - فضلاً عن هذا كله وغيره تسهم بعض الهيئات الدينية والتي لها تاريخ عريق في نشر الثقافة الإسلامية في الماضي والحاضر في إثارة الشبهات والشكوك حول دعوة التقرير، فقد جاء في كتاب

نشر بعنوان «بيان للناس من الأزهر الشريف» الجزء الثاني تعريف بالفرقة والمذاهب، وجاءت الشيعة على رأس الفرق التي قدم هذا الكتاب ترايخاً موجزاً عنها، وقد تحدث بعد التعريف المجمل بها عن أشهر الفرق الشيعية الموجودة الآن وهي خمسة بدأها بالزيدية التي ورد الكلام عليها في خمسة أسطر أهم ما فيها أن المذهب الزيدي قريب من مذهب أهل السنة، دون بيان لأوجه هذا القرب بين المذهبين، ثم تحدث عن الأمامية وذكر سبب إطلاق هذا الاسم عليها، وحصر أهم أصول هذه الفرقة فيما يلي:

- 1- تكفير الصحابة ولعنةهم وبخاصة أبو بكر وعمر (رضي الله عنهما) إلا عدداً قليلاً كانوا موالين للإمام علي (رضي الله عنه).
 - 2- إدعاء أن القرآن الموجود في المصاحف الآن ناقص، لأن منافقي الصحابة حذفوا منه ما يخص علياً وذراته.
 - 3- رفض كل روایة تأتي عن غير أئمتهم، فهم عندهم معصومون.
 - 4- التقية: وهي إظهار خلاف العقيدة الباطنة لدفع السوء عنهم.
 - 5- الجهاد غير مشروع الآن وذلك لغيبة الإمام والجهاد مع غيره حرام ولا يطاع ، ولا شهيد في حرب إلا ما كان من الشيعة، حتى لو مات على فراشه.
- ثم ساق الكتاب بعض التفريعات على هذه الأصول منها عدم الاهتمام بحفظ القرآن الكريم، انتظاراً للمصحف الإمام وقولهم بالبداء، والجمعة معطلة في كثير من مساجدهم وذلك لغيبة الإمام، ويدينون بلعن أبي بكر وعمر.
- وعرف الكتاب بعد الإمامية بكل من الإسماعيلية والنصيرية والدروز، وأورد أهم آراء ومعتقدات هذه الفرق وهي آراء وأفكار تتعارض مع المسلمات الشرعية، ولا مجال لتفصيل القول فيها.
- وماجاء في ذلك البيان من الأزهر الشريف يجعل جمهور أهل السنة ومن ليس لهم فقه بالمذاهب يضيقون بكلمة التقرير ولا يرون فيها إلا اعترافاً بأفكار وآراء يرفضونها ولا سيما ما ذكر عن الإسماعيلية والنصيرية والدروز.

إن بيان الأزهر مصدر منذ نحو خمسة عشر عاماً، وكأنه تجاهل كل ما بذله رواد التقرير من رحالت الأزهر وغيرهم، وأن هذا البيان لم يفرق بين الفرق الشيعية المعتدلة، وغيرها من الغلاة، كما أنه لم يشر إلى أن تلك الأصول التي ذكرها عن الإمامة لا تمثل اختلافاً يتعلق بأصول الدين وإنما هي اجتهادات وآراء لم تصدر في عصر الأئمة. وإنما ظهرت في عصور التخلف والضعف والأهواء السياسية، وعلى الأمة في حاضرها أن تتجاوز هذه الآراء وتعتبرها ميراثاً تاريخياً لا ينبغي أن نرده في عصرنا، وعلينا أن نعمل في جد وإخلاص لاللتقاء حول أصول العقيدة التي جعلت من المؤمنين بها جسداً واحداً أو بنياناً مرصوصاً بشد بعضه ببعض ..

إن كلمة الأزهر في موضوع الفرق تنسى إلى التقرير، فهو جهة علمية ودينية لها وزنها الخاص، وما جاء في ذلك الكتاب قد يتزدّه أعداء التقرير ذريعة لمناهضة الدعوة إلى جمع صفوف الأمة، والتحرر من أوزار التخوّف وسوء الظن والتقرير بين المذاهب الفقهية.

ونشرت جريدة الدستور المصرية في العدد الثالث الصادر بتاريخ 27 صفر سنة 1426هـ الموافق 6 إبريل سنة 2005 في صفحتين كامليتين تحقيقاً عن الشيعة حمل عناوين مختلفة أهمها: الشيعة في بلاد السنة، والسنة في بلاد الشيعة والسنة أخوة أم أعداء، وخريطة الشيعة في الوطن العربي، والشيعة مذهب إسلامي عند شيخ الأزهر، وتهمة عند ضباط المباحث، وهل خمسون في المائة من المسلمين ليسوا مسلمين، وأهم المفاهيم المرتبطة بالشيعة والإمامية والغاز مذهبية شيعة ضد الشيعة وسنة ضد السنة، وعلى ابن أبي طالب أحبه الله. ظلمه الأمويون وأغتاله الخوارج.

وهذه القضايا تحمل في طياتها الأدلة على عدم المعرفة العلمية بالفقه الشيعي من مصادره الأصلية، وإنما تعبّر عن تصورات غير صحيحة عن هذا الفقه تصل إلى درجة الاتهام المتتبادل بالكفر والزنادقة أو الابتداع بين السنة والشيعة.

إن العقبات في طريق التقرير متعددة ومتعددة، وكل دعاة التقرير يفقهون ذلك، والمهم كيف يمكن تخطي هذه العقبات حتى تنطلق الدعوة إلى غايتها وتحقيق رسالتها في التقرير كما ينبغي أن تكون.

إن للشيخ محمد الغزالى - رحمه الله - رأياً في تخطي تلك العقبات وقد مهد له بقوله: «منذ ربع قرن عرفت قضية التقرير بين المذاهب الإسلامية ونصرتها بقلبي وعقلي جميماً، وقلت: إن اليهود والنصارى طووا مسافة الخلاف بينهم، وتجمعوا علينا، واغتصبوا أرض فلسطين، وهم الآن يعدون لجعل المسجد الأقصى هيكل سليمان، ومحو إشارات الإسلام في تلك الأرضين كلها».

هل الخلاف بين أهل السنة والشيعة أعظم من الخلاف بين اليهود والنصارى؟ وهل يتعاون هؤلاء وأولئك في الهجوم علينا ونفشل نحن في الدفاع عن أنفسنا، والتساند لرد المعتدين.

من أجل ذلك أيدت قضية التقرير واقترحت لها أساساً فقهية وعلمية، وما فهمت ولا فهم غيري من رجال الشيعة أن التقرير تذويب للفوارق المذهبية، وإدماج لهذا في ذلك، إنه تجميد لأسباب الفتنة القديمة، وحبس آثارها في الماضي البعيد، وتعاون فيما اتفق عليه، وتلطّف فيما اختلف فيه، وجعل موازين الأمور تقع بين أهل الذكر من الخاصة، ونزعها في أيدي العيا بين والشتامين من الدهماء.

أما الأسس التي يراها الشيخ الغزالى وسيلة للتقرير مهما تكن العقبات فهي:

١- تقرير الأحكام المتفق عليها بين فقهاء الإسلام، أي التي لم يثر حولها الخلاف.

٢- في المسائل المختلف فيها اختلاف تنوع يؤخذ بجميع الآراء مادامت ثابتة في الشريعة، ولا معنى للاقتصار على واحد منها ومحاصمة غيره.

٣- في المسائل المختلف فيها اختلاف تمتد ينظر في دليل كل مذهب ويؤخذ بأقوى الآراء وأرجحها دون تعصب لمذهب.

- في المسائل التي يصعب ترجيح رأي من الآراء فيها، وتنتساوى أدلالها في القوة يجوز الأخذ بأى رأى منها، ويحسن تقديم ما يحقق مصلحة عامة للمسلمين.

- يترك من الآراء ما ظهر بطلانه أو ضعفه([1]).

ويدعى الشيخ الغزالى مع الأخذ بهذه الأسس إلى أن ما وقع من خلاف بين المسلمين([2]). في القرن الأول وما نجم عنه من ظهور الفرق يجب أن يدرس في إطار البحث العلمي والعبرة التاريخية، ولا يسمح بما متداهه إلى حاضر المسلمين ومستقبلهم، بل يحمد من الناحية العلمية تحميداً تاماً ويترك حسابه إلى الله، وفق الآية الكريمة: «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكنكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون» (البقرة/ 141).

وأقترح تطبيقاً لما دعا إليه الشيخ الغزالى وغيره أن يعقد المجمع الموقر مؤتمراً جاماً في رحاب

جامعة الأزهر أو يتولى أمر هذا المؤتمر اتحاد علماء المسلمين، ويدعا إليه عمداً كليات الشريعة في العالم الإسلامي وكذلك رؤساء أقسام الفقه والأصول والشريعة في الكليات الجامعية ويحمل هذا المؤتمر عنوان: التقرير بين المذاهب الفقهية المنهج والتطبيق، وتغطي المحاور الخاصة بالمؤتمر كل القضايا المتعلقة بالتقريب من حيث مفهومه وأهميته، والعقبات التي تعرّض طريقه ووسائل التغلب عليها، ثم ينتهي هذا المؤتمر إلى إصدار وثيقة عالمية للتقريب تكون دستوراً للعمل الجاد من قبل الحاضرين لجعل التقريب حقيقة واقعية وليس مجرد أمل يراود أفكار الذين يحرصون على وحدة الأمة وجمع كلمتها في عصر تداعت فيه الذئاب من كل مكان عليها دون تفريق بين مذاهبها «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز» . (الحج / 40)

والحمد للذي هدانا لهذا وما كنا لننهي لولا أن هدانا الله.

[1] - أنظر دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، ص 147، ط القاهرة.

[2] - المصدر السابق.